اللجنة المشتركة الدائمة الكويتية ـ السعودية بحثت خلال اجتماعها الـ 120 تطوير العمليات واعتماد محضر المسائل الضريبية

نمر الصباح: دراسة تطوير المسار الخاص للعمليات المشتركة في المنطقة المقسومة

وكيل وزارة النفط الشيخ د.نمر فهد المالك الصباح ومساعد وزير الطاقة السعودي م.محمد البراهيم خلال اجتماع اللجنة المشتركة الدائمة الكويتية ـ السعودية

عقدت اللجنة المشتركة الدائمة الكويتية ـ السعودية أمس اجتماعها رقم (120)، وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي عن بعد، بحضور رئيس الجانب الكويتي وكيل وزارة النفط الشيخ د.نمر فهد المالك الصباح، وبرئاسة مساعد وزير الطاقة السعودي م.محمد البراهيم، وبحضور الأعضاء من الجانبين الكويتي والسعودي، حيث تم بحث الموضوعات المدرجة على جدول الاجتماع، وذلك في إطار متابعة تنفيذ بنود مذكرة التفاهم المبرمة بين حكومة دولة الكويت وحكومة المملكة العربية السعودية.

وقالت وزارة النفط إن الاجتماع يأتي استكمالا لجهود وزارة النفط في تنفيذ بنود مذكرة التفاهم المبرمة بين حكومة دولة الكويت والمملكة العربية السعودية بتاريخ 24 ديسمبر 2019، والتي تمت الموافقة عليها بموجب القانون رقم (2) لسنة 2020 الصادر بتاريخ 29 يناير 2020، بما يعزز التنسيق المشترك ويخدم المصالح الاستراتيجية للطرفين في المنطقة المقسومة.

وأوضحت الوزارة أن الاجتماع استعرض قرارات اللجنة في اجتماعاتها السابقة، واستعرض تقارير العمليات البترولية في المنطقة المقسومة البرية والمنطقة المقسومة المغمورة المحاذية لها، فضلا عن مناقشة الخطط الاستراتيجية والمشاريع الرئيسية القائمة والمستقبلية، والمعوقات التي قد تواجه تنفيذ الخطط، إلى جانب استخدام التقنيات الحديثة والمتطورة في العمليات البترولية، ومشاريع البيئة والسلامة، وخطط التطوير وتدريب العمالة الوطنية.

وفي هذا السياق، قال وكيل وزارة النفط الشيخ د.نمر فهد المالك الصباح إن اللجنة ناقشت تقرير سير العمل في مكتب اللجنة المشتركة الدائمة الكويتية ـ السعودية، حيث اعتمدت محضر المسائل الضريبية في المنطقة المقسومة والمنطقة المغمورة المقسومة، كما بحثت دراسة تطوير المسار الخاص للعمليات المشتركة بالمنطقة المقسومة، واستعرضت نتائج اجتماع اللجنة الفرعية الفنية المؤقتة مع عمليات الوفرة المشتركة لمناقشة خطة تطوير المكامن التفصيلية.

وأشارت إلى أن اللجنة استعرضت تحديث اتفاقيات عمليات الخفجي المشتركة واتفاقية عمليات الوفرة المشتركة، كما ناقشت تدقيق الموازنة التقديرية للسنة المالية 2027، ضمن جهودها الرامية إلى تعزيز كفاءة العمل المشترك ودعم استدامة العمليات البترولية في المنطقة المقسومة.

وذكرت وزارة النفط أن اللجنة المشتركة الدائمة الكويتية السعودية أعربت عن اعتزازها بمستوى التعاون القائم بين البلدين الشقيقين في إدارة واستثمار الموارد الطبيعية المشتركة، مشددة على أهمية مواصلة التنسيق والعمل المشترك لتحقيق الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية، وضمان استدامتها بما يخدم مصالح البلدين والأجيال القادمة.

وشدد الشيخ د.نمر فهد المالك الصباح على أهمية استمرار انعقاد اجتماعات اللجنة المشتركة بصورة منتظمة، لما لها من دور محوري في متابعة سير العمليات البترولية، وتذليل التحديات، ودعم تنفيذ المشاريع الاستراتيجية في المنطقة المقسومة، معربا عن تقديره لروح التعاون الإيجابية التي تسود أعمال اللجنة.

وقدم رئيس الجانب الكويتي الشكر لمساعد وزير الطاقة م. محمد بن عبد الرحمن البراهيم، مشيدا بالتعاون الوثيق والتنسيق المستمر بين وزارة النفط بدولة الكويت ووزارة الطاقة في المملكة العربية السعودية، وما يقدمه الجانبان من تسهيلات ملموسة لتيسير الأعمال البترولية في عمليات الوفرة والخفجي المشتركة، وضمان سلامة العاملين في الشركات العاملة، والتي تضم شركة أرامكو لأعمال الخليج، وشركة شيفرون العربية السعودية، بالإضافة إلى الشركة الكويتية لنفط الخليج، بما يسهم في رفع كفاءة العمليات المشتركة وتحقيق المصالح الاستراتيجية للبلدين الشقيقين.

واختتمت وزارة النفط بيانها بالتأكيد على أن اللجنة المشتركة الدائمة الكويتية السعودية، التي تأسست بموجب اتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة الموقعة عام 1965، تواصل اضطلاعها بدورها الحيوي في تسهيل الإجراءات الخاصة بالعاملين، ودراسة الرخص والعقود والامتيازات المتعلقة بالمنطقة المقسومة، إلى جانب متابعة الاتفاقيات المكملة، ومنها اتفاقية تقسيم المنطقة المغمورة الموقعة عام 2000، ومذكرة التفاهم بشأن إعادة الإنتاج في المنطقة المقسومة الموقعة في 24 ديسمبر 2019، مثمنة في الوقت ذاته الجهود المتواصلة للكوادر الوطنية والقيادات التنفيذية في الجانبين، والتي كان لها بالغ الأثر في تنفيذ الخطط التشغيلية وتحقيق الأهداف المشتركة.

واختتمت اللجنة أعمال اجتماعها بمناقشة موعد الاجتماع القادم، وفقا لما تضمنه جدول الأعمال.

لتبادل المعلومات بشأن أملاك الدولة

«المالية» توقّع مذكرة تفاهم مع «التحريات المالية»

وكيلة وزارة المالية أسيل المنيفي ورئيس وحدة التحريات المالية د.حمد المكراد خلال توقيع مذكرة التفاهم

وقعت وكيلة وزارة المالية أسيل المنيفي ورئيس وحدة التحريات المالية د.حمد المكراد مذكرة تفاهم لتبادل المعلومات بشأن أملاك الدولة، تعزيزا للتعاون بين الجانبين في مجال مكافحة غسل الأموال والجرائم المرتبطة بها وتمويل الإرهاب.

وتهدف المذكرة إلى تطوير آليات تبادل المعلومات والخبرات بما يعزز منظومة الوقاية والكشف عن الجرائم المالية، في إطار استراتيجية الوزارة لتوسيع الشراكات مع الجهات الحكومية وتحقيق التكامل المؤسسي في مواجهة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يدعم حماية الاقتصاد الوطني وتعزيز الشفافية والنزاهة في التعاملات المالية.

وسط تداولات بقيمة إجمالية 60,1 مليون دينار

«بورصة الكويت» تغلق تعاملاتها على ارتفاع مؤشرها العام

كونا: أغلقت بورصة الكويت تعاملات أمس الأحد على ارتفاع المؤشر العام بمقدار 12,71 نقطة، بنسبة 0,15 في المائة، ليصل إلى مستوى 8676,04 نقطة.

وبلغت كمية التداول 271,1 مليون سهم، تمت عبر 15,984 صفقة نقدية، بقيمة إجمالية بلغت 60,1 مليون دينار.

وسجل مؤشر السوق الرئيسي أكبر المكاسب، مرتفعا بمقدار 116,32 نقطة، بنسبة 1,33 في المائة، ليبلغ 8885,33 نقطة، من خلال تداول 193,9 مليون سهم عبر 10148 صفقة نقدية، بقيمة 30,6 مليون دينار.

في المقابل، تراجع مؤشر السوق الأول بمقدار 8,69 نقطة، بنسبة 0,10 في المائة، ليغلق عند مستوى 9081,79 نقطة، بعد تداول 77,1 مليون سهم عبر 5836 صفقة، بقيمة 29,5 مليون دينار.

كما ارتفع مؤشر (رئيسي 50) بمقدار 167,57 نقطة، بنسبة 1,68 في المائة، ليصل إلى مستوى 10167,67 نقطة، من خلال تداول 159,6 مليون سهم عبر 7,647 صفقة نقدية، بلغت قيمتها 25,4 مليون دينار.

للنصف الثاني من 2026 .. في إطار التزام «الغرفة» بدعم التنمية البشرية

«عبدالعزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير» يُطلق خطته التدريبية

في إطار التزام غرفة تجارة وصناعة الكويت بدعم التنمية البشرية وتعزيز كفاءة رأس المال الوطني، أعلن مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير، الذراع التدريبية للغرفة، عن إطلاق خطته التدريبية للنصف الثاني من عام 2026، والتي تتضمن باقة متكاملة من البرامج والدورات وورش العمل المتخصصة، المصممة لتلبية احتياجات مؤسسات القطاعين الخاص والعام، ومواكبة المتغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال محليا وإقليميا ودوليا.

وقال المركز إن هذه الخطة تأتي استمرارا لرسالته في تطوير وتأهيل الكوادر الوطنية، من خلال تقديم برامج تدريبية نوعية قصيرة وطويلة المدى، ينفذها نخبة من الخبراء والمتخصصين، وتغطي مجالات الاقتصاد، والتجارة، والإدارة، والتقنية، والتأمين، إلى جانب مجموعة من البرامج الدولية التي تمنح شهادات معتمدة من الجهات الرقابية المختصة في دولة الكويت، بما يعزز الكفاءة المهنية للمشاركين ويرتقي بقدراتهم العملية.

وأوضح أن الإعلان عن الخطة التدريبية يهدف إلى تمكين الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص من الاطلاع على البرامج المقررة، وتحديد احتياجاتها التدريبية، وترشيح موظفيها للمشاركة بوقت كاف، بما يضمن سهولة إجراءات التسجيل واستكمالها قبل مواعيد انطلاق الدورات، ويسهم في تحقيق أقصى استفادة ممكنة من البرامج المطروحة.

وأشار المركز إلى أن الخطة التدريبية دخلت بالفعل حيز التنفيذ، داعيا الراغبين في التعرف على تفاصيل البرامج ومواعيدها إلى زيارة الموقع الإلكتروني للمركز، أو متابعة حساباته عبر منصات التواصل الاجتماعي، إلى جانب قنوات التواصل الخاصة بالغرفة.

وأكد أن الدعم الذي تقدمه غرفة تجارة وصناعة الكويت لهذه البرامج يترجم حرصها المستمر على الاستثمار في العنصر البشري، انطلاقا من الطبيعة غير الربحية للمركز، وإيمانا بأهمية إتاحة فرص التدريب والتطوير أمام أكبر شريحة ممكنة من العاملين في مختلف القطاعات.

ويواصل مركز عبد العزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير أداء دوره بوصفه أحد أبرز المراكز التدريبية المتخصصة في دولة الكويت، من خلال تقديم برامج تدريبية عالية الجودة وفق أفضل الممارسات المهنية، بما يسهم في بناء كوادر وطنية مؤهلة، وتعزيز تنافسية مؤسسات القطاعين العام والخاص، ودعم أهداف التنمية المستدامة ورؤية الكويت في تنمية رأس المال البشري.

«الوطني»: الأسواق العالمية تحت تأثير التضخم و«الاحتياطي الفيدرالي» والتوترات الإقليمية

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن اهتمام الأسواق العالمية تركز الأسبوع الماضي على التضخم وإشارات البنوك المركزية والتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، مع استمرار توقعات السياسة النقدية الأميركية كمحرك رئيسي للأسواق.

وأظهر محضر اجتماع الاحتياطي الفيدرالي أن بعض المسؤولين رأوا مبررات لرفع أسعار الفائدة في يونيو، على الرغم من أنهم أيدوا جميعا في نهاية المطاف إبقاء سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية دون تغيير.

كما أعلن رئيس الاحتياطي الفيدرالي كيفن وورش عن تشكيل خمس فرق عمل لإجراء مراجعة استراتيجية للسياسات، تغطي الاتصالات، والميزانية العمومية البالغة 6,7 تريليون دولار، واستخدام البيانات، والإنتاجية والتوظيف، وإطار السياسة النقدية.

وفي الوقت ذاته، تراجع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات الصادر عن معهد إدارة التوريدات إلى 54 نقطة، فيما انخفضت طلبات إعانة البطالة الأولية إلى 215 ألف طلب، بما يشير إلى استمرار التوسع ومرونة أوضاع سوق العمل.

وارتفعت عائدات سندات الخزانة الأميركية، إذ أنهت عائدات السندات لآجال عامين وعشرة أعوام تداولات الأسبوع عند 4,208٪ و4,561٪، على التوالي، بينما أنهى مؤشر الدولار الأميركي تداولات الأسبوع عند 100,952 (+0,09٪) وفي كندا، ارتفع التوظيف بواقع 18,2 ألف وظيفة في يونيو، في حين تراجع معدل البطالة إلى 6,5٪، وأنهى الدولار الأميركي تداولات الأسبوع أمام الدولار الكندي عند 1,4154 (ـ0,32).

وفي أوروبا، تباطأ التضخم في ألمانيا وفرنسا إلى 2,4٪ و2,0٪ على أساس سنوي، على التوالي، على الرغم من أن صانعي السياسات في البنك المركزي الأوروبي أبقوا على موقفهم الحذر في ظل استمرار ارتفاع مخاطر التضخم. كما أكد البنك الوطني السويسري (SNB) مجددا استعداده للتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بعد إبقاء أسعار الفائدة عند 0٪ في يونيو، في حين بلغ معدل التضخم في سويسرا 0,5٪ على أساس سنوي. وأنهى اليورو والدولار الأميركي تداولات الأسبوع أمام الفرنك السويسري عند 1,1416 (ـ0,18٪) وعند 0,8086 (+0,66٪)، على التوالي.

واقترح بنك إنجلترا إصلاحات موجهة لقواعد رأس المال تستهدف دعم الإقراض، محذرا في الوقت ذاته من أن الروافع المالية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والمخاطر الجيوسياسية ما تزال من أبرز المخاوف المتعلقة بالاستقرار المالي. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تباطأ مؤشر أسعار المستهلكين في الصين إلى 1,0٪ على أساس سنوي، بينما ارتفع مؤشر أسعار المنتجين بنسبة 4,1٪ على أساس سنوي، لكنه تراجع بنسبة 0,3٪ على أساس شهري، بما يشير إلى تلاشي زخم إعادة التضخم وبقاء المجال متاحا لمزيد من التيسير النقدي.

وأنهى الدولار الأميركي تداولات الأسبوع أمام اليوان الصيني عند 6,7820 (ـ0,05٪). وفي اليابان، ارتفعت أسعار المنتجين بنسبة 7,1٪ على أساس سنوي، ما عزز التوقعات بمزيد من التشديد من جانب بنك اليابان، في حين شجع صانعو السياسات على زيادة الاستثمارات المحلية من جانب صناديق التقاعد.